تقرير الاستيطان الأسبوعي الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان للفترة من 9–2024/3/15، يشير فيه إلى أن المستوطنون يقيمون المزيد من البؤر الاستيطانية والمزارع الرعوية في الضفة الغربية، بتسهيلات من الإدارة المدنية*

2024/3/16

إعداد: مديحة الأعرج/ المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان

تشير التقديرات أن المستوطنين بدعم من حكومة الاحتلال والإدارة المدنية، التي يتولى أمرها وزير الاستيطان في وزارة الجيش بتسلئيل سموتريتش، أقاموا في عهد الحكومة الإسرائيلية الحالية عدداً قياسياً من البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية المحتلة، وأن العديد منها أقيم بعد اندلاع الحرب على غزة في أكتوبر الماضي، حيث شهد منذ مطلع العام الماضي إقامة 29 بؤرة استيطانية، بما في ذلك 14 بؤرة ومزرعة رعوية منذ اندلاع الحرب على غزة في السابع من أكتوبر، كان آخرها اربع بؤر استيطانية على أراضي فلسطينية في شهر آذار الجاري في بلدة سنجل وفي عين الساكوت في الأغوار الشمالية والمعرجات إلى الشمال من مدينة أريحا ومنطقة خلة النحلة قرب وادي رحال إلى الجنوب من بيت لحم.

جاء ذلك بتشجيع من وزراء وأعضاء كنيست في إسرائيل بعد أن شكل نتنياهو حكومته الجديدة بالتحالف مع رئيس حزب الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش ورئيس حزب "القوة اليهودية" إيتمار بن غفير قي كانون الأول 2022، حيث بدأت سلطات الاحتلال تسمح للمستوطنين بإقامة هذه البؤر والمزارع الاستيطانية دون عوائق تذكر وبعد أن قررت إضفاء الشرعية الاحتلالية في عام 2023 على نحو 15 بؤرة استيطانية بأثر رجعي. بعض هذه البؤر والمزارع أُقيم بطريقة تندرج حسب جمعيات إسرائيلية تراقب هذا النشاط كجمعية "كيرم نبوت" في إطار الفساد، إذ أن من أقامها هم أقارب لموظفين يعملون في سلطة الطبيعة والحدائق وفي الإدارة المدنية. وفي هذا الاطار لا يكتفي المستوطنون بالسيطرة على الأرض بل وكذلك وبشكل منهجي على ينابيع المياه وخاصة في شمال غور الأردن، والتي يستخدمها المزارعون وتجمعات الرعاة في القرى الفلسطينية الذين تحاصرهم هذه هذه البؤر والمزارع وتدفعهم نحو هجرة أراضيهم ومراعيهم تحت الضغط المشترك لهؤلاء المستوطنين وقوات الاحتلال وما يسمى بفرق الطوارئ.

وإلى جانب ذلك يقوم هؤلاء المستوطنون بشق طرق تسهل العمل والحركة بين هذه البؤر والمزارع وبينها وبين المستوطنات القريبة، كما هو الحال في عين الساكوت في الاغوار الشمالية وفي المحمية الطبيعية وادي قانا في محافظة سلفيت بهدف إيجاد رابط بين البؤر الاستيطانية في

---

* **المصدر:** المكتب الوطني للدفاع عن الأرض – نابلس
https://tinyurl.com/4bx2er89

المكان، وبين مستوطنة عمانوئيل وقرب قرية قراوة بني حسان، وطرق أخرى في أراض خاصة فلسطينية بما في ذلك طرق أخرى قرب منشأة تكرير مياه المجاري، التابعة لمدينة سلفيت فضلاً عن شق عدد من الطرق في منطقة جنوب جبل الخليل. وكانت سلطات الاحتلال قد أصدرت ثلاثة أوامر عسكرية بمصادرة 329.522 دونم من الأراضي في بلدات طمون جنوب شرقي محافظة طوباس ودير استا في محافظة سلفيت وبلدات الخضر وبتير وحوسان، في محافظة بيت لحم، ودير دبوان في محافظة رام الله؛ لغرض توسيع عدد من الطرق الاستيطانية.

وتتعهد جهات وجمعيات يمينية متطرفة المساعدة النشطة في بناء هذه البؤر الاستيطانية وتمكين منظمة شبيبة التلال، التي يعتبر اسمها واجهة تجميلية لمنظمة "تدفيع الثمن" الإرهابية، كحركة "نحالاه" الاستيطانية، التي تتزعمها اليمينية المتطرفة دانييلا فايس تتعهد بتوفير الدعم السياسي وتنظيم حملات التمويل الجماعي لهذه البؤر وتتلقى دعماً من شخصيات عامة مثل، بتسلئيل سموتريتش، زعيم حزب الصهيونية الدينية، والحاخام الأكبر في القدس أرييه شتيرن، والحاخام الأكبر لصفد شموئيل إلياهو، وعدد من رؤساء بلديات المستوطنين في الضفة الغربية. تجدر الإشارة هنا أن هذه الحركة تطلق منذ أعوام حملات بناء هذه البؤر الاستيطانية بدعم عدد كبير من الوزراء وأعضاء الكنيست من الليكود وحلفائه في الحكومة الإسرائيلية من أمثال يولي إدلشتين ويسرائيل كاتس، وياريف ليفين، وزئيف إلكين، وجلعاد إردان، وأييليت شاكيد، وميري ريغيف، وتساحي هنغبي، ويوآف جالانت، وجيلا جمليئيل وأوفير أنوكيس فضلاً عن بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، وغدت هذه البؤر تؤوي أكثر من أربعة آلاف مستوطن متطرف فيما يقرب من ألفي منزل متنقل ومباني دائمة يقع حوالي 80 منها على أرض يملكها فلسطينيون وباتت تسيطر على نحو 35 بالمئة من الأراضي في المنطقة المصنفة (ج) في الضفة الغربية. وتروج هذه الحركة كما تشير بياناتها لخطة تعود إلى عهد رئيس الوزراء السابق يتسحاق شامير، وترمي حسب مخططاتها إلى توطين مليوني يهودي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية).

سكان هذه البؤر الاستيطانية وما يسمى بالمزارع الرعوية، الذين يمارسون نشاطهم بتشجيع من حكومة الاحتلال، وخاصة من سموتريتش وبن غفير، ومن رؤساء مجالس المستوطنات أمثال يوسي داغان، لا يكتفون بالسطو على أراضي وأملاك الفلسطينيين، بل تتجاوز أعمالهم الاجرامية ذلك لتطال الفلسطينيين في أمنهم وفي حياتهم. وقد سلطت تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إيهود أولمرت، الأسبوع الماضي الضوء على إرهاب هؤلاء حين قال بأن "أغلبية كبيرة من الفلسطينيين الذين قتلوا في الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر، لم يقتلوا بالضرورة لأسباب مقنعة، وليس من قبل قوات الأمن الإسرائيلية المؤهلة، لكن من قبل أفراد مثل شباب التلال"، لتزيد من الأسئلة المتعلقة بطبيعتها والأنشطة التي تقوم بها. أولمرت أضاف: أنه "بدعم وزير بالحكومة لمجموعات عنيفة من المستوطنين، فإنهم يضربون الفلسطينيين وينهبون منازلهم". إيهود أولمرت، الذي اتهم بنيامين نتنياهو، بالفشل في الدفاع عن الإسرائيليين بسبب الثقة المفرطة والغطرسة، أشار في هذا السياق إلى أن رئيس الوزراء يقوم بتوجيه إسرائيل عن قصد في حرب شاملة، ليس على

الفلسطينيين في قطاع غزة وحسب بل وفي الضفة الغربية كذلك. يذكر ان عدد الذين ارتقوا في الضفة الغربية على أيدي وحدات جيش الاحتلال العاملة في الضفة الغربية و"فرق الطوارئ" وهي عمليا ميليشيا مستوطنين مسلحة وزعران "تدفيع الثمن" الإجرامية منذ السابع من أكتوبر يقترب من نحو 450 مواطناً فلسطينياً.

هذه البؤر الاستيطانية وما يسمى بالمزارع الرعوية، التي يبنيها المستوطنون من جماعات "تدفيع الثمن" الإجرامية بمباركة من حكومة الاحتلال ومن الإدارة المدنية، التي يسيطر عليها بتسلئيل سموتريتش وأعوانه، هي عمليا دفيئات إرهاب كان المكتب الوطني قد حذر من انتشارها ومن نشاطاتها الاجرامية. وقد جاء توجه الإدارة الأميركية توسيع دائرة العقوبات لتتجاوز الأفراد نحو البؤر الاستيطانية ككيانات إرهابية يؤكد ما ذهب إليه المكتب الوطني وعديد منظمات مجتمع مدني إسرائيلية مناهضة للاستيطان في هذا المجال.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المستوطنون نفذوا خلال الأشهر الأخيرة سلسلة اعتداءات على القرى والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، كان أعنفها في حواره وبورين وقصره وعصيرة القبلية وخربة طانا في محافظة نابلس وبلدتي سنجل ودير دبوان في محافظة رام الله، حيث أحرقوا 6 منازل وغرف زراعية و35 مركبة، وكسروا زجاج 26 مركبة وأحدثوا أضراراً في هياكلها، وهاجموا 36 منزلاً وحطموا زجاج نوافذها وخلايا شمسية وخزانات مياه، وسلبوا أموالاً من السكان إضافة إلى السطو على الأغنام ومصادرة مركبات وجرارات زراعية بقوة السلاح في بلدة سنجل بمحافظة رام الله وإعطاب شبكة الكهرباء في قرية الناقوره في محافظة نابلس، هذا إلى جانب تحويلهم حياة المواطنين الفلسطينيين في جبال جنوب الخليل وفي الأغوار الفلسطينية وخاصة الشمالية إلى جحيم لا يطاق بهدف تهجيرهم من أراضيهم ومضاربهم ومراعيهم في سياسة تطهير عرقي ترعاها دولة الاحتلال. ورغم وضوح الصورة والزيادة الفعلية لانتهاكات المستوطنين واعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم، فإن الشرطة الإسرائيلية تدعي أن عدد اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين انخفض إلى النصف خلال فترة الحرب على غزة، جاء ذلك على لسان العقيد أبيشاي معلم، مسؤول شكاوى الجمهور في الشرطة، الذي أكد الأسبوع الماضي في جلسة خاصة عقدتها لجنة فرعية في لجنة الخارجية والأمن البرلمانية في الكنيست، أن عدد اعتداءات المستوطنين في الأشهر الخمسة الأخيرة بلغ 270 اعتداء مقابل 537 في الفترة نفسها من السنة الماضية.

على خلفية، هذه الصورة، بدأت ردود الفعل الدولية ضد البؤر الاستيطانية وعنف المستوطنين تتزايد وتنتقل من عقوبات على مستوطنين يمارسون العنف ضد الفلسطينيين، كما هو دارج في لغة الإدارة الأميركية وغيرها من الدول الغربية، إلى عقوبات على بؤر استيطانية ككيانات تمارس عنفاً منظماً ضد الفلسطينيين بعد أن أعلنت الإدارة الأميركية نيتها فرض عقوبات على بؤرتين استيطانيتين، بؤرة "حفات تسفي بار يوسف" الرعوية في محافظة رام الله، ومزرعة موشيه

شرفيت الرعوية في منطقة الأغوار وثلاثة مستوطنين جدد، لتفتح الباب على الارجح لدول أخرى للتعامل مع البؤر الاستيطانية باعتبارها دفيئات لمنظمات ارهاب يهودي .

وعلى صعيد متصل حذر مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك من أن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل جريمة حرب ويحمل خطر القضاء على أي إمكانية عملية لقيام "دولة فلسطينية قابلة للحياة موضحاً بأن توسع المستوطنات الإسرائيلية يعد تهجيراً للسكان من قبل إسرائيل، وهو ما "يرقى إلى جريمة حرب" بموجب القانون الدولي. وحول عنف المستوطنين أضاف فولكر تورك بأن هذا العنف والانتهاكات المتعلقة بالاستيطان بلغت مستويات جديدة صادمة، خاصة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ووثق تورك في تقريره، الذي استند إلى مراقبة قامت بها الأمم المتحدة بنفسها بالإضافة إلى مصادر أخرى، إنشاء 24 ألفاً و300 وحدة سكنية إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية المحتلة خلال عام واحد حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2023، قائلاً إنها الزيادة المسجلة الأعلى على الإطلاق منذ بدء المراقبة عام 2017. خاصة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. تجدر الإشارة هنا أن حكومة الاحتلال أقرت خططاً لبناء 18 ألفاً و515 وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة خلال العام الجاري، وهو أكبر عدد من الوحدات السكنية تتم الموافقة عليه خلال عام واحد.

وفي الانتهاكات الأسبوعية التي وثقها المكتب الوطني للدفاع عن الأرض فقد كانت على النحو التالي في فترة إعداد التقرير:

القدس: أغلقت قوات الاحتلال عددا من الشوارع والطرقات في مدينة القدس المحتلة لتأمين ماراثون تهويدي سنوي ينظمه المستوطنون. ويتزامن الماراثون التهويدي مع منع قوات الاحتلال للمواطنين الوافدين إلى المدينة، من الدخول إلى البلدة القديمة منها، والوصول إلى المسجد الأقصى المبارك لأداء الصلاة، فيما حطم مستوطنون شواهد قبور في مقبرة باب الرحمة بعد اقتحامها من قبل قرابة 40 مستوطناً. وتتعرض المقبرة أيضاً لأعمال حفريات من قبل الاحتلال من أجل إنشاء قاعدة للتلفريك التهويدي المحيط بالبلدة القديمة. وفي حي الصوانة هاجم مستوطنون تسللوا من مستوطنة "بيت أورت" منازل المواطنين بالحجارة وأعطبوا إطارات نحو 10 مركبات، كما وضعت سلطات الاحتلال أسلاكاً شائكة في محيط باب الأسباط المؤدي إلى المسجد الأقصى لأول مرة منذ عام 1967.

الخليل: أقدم مستوطنون بحماية جيش الاحتلال على رعي أغنامهم في مزروعات المواطنين القريبة من منازلهم في منطقة فاتح سدره في مسافر يطا وفي هجوم آخر لمستوطني "كرمائيل" بمنطقة "فاتح سدرة"، أصيب ثلاثة مواطنين برضوض واختناق حيث تم الاعتداء عليهم بالضرب ورشهم بغاز الفلفل، وفي منطقة اقواوبس في المسافر أتلف مستوطنون محاصيل زراعية واعتدوا على متضامنين أجانب في محاولة لمنعهم من توثيق الاعتداءات التي يتعرّض لها الأهالي وممتلكاتهم في تلك المنطقة، وفي قرية الطوبا داهم مستوطنون مسلحون عدداً من منازل المواطنين

وفتشوها، فيما أتلف آخرون محاصيل زراعية لعدد من المواطنين بالقرب من وادي الجوايا، وأطلقوا قطعان ماشيتهم في حقول المواطنين، بعد منعهم من الوصول إليها. وفي أراضي قرية الفخيت أطلق مستوطنون أغنامهم في مساحات واسعة من محاصيل المواطنين الزراعية وطاردوا رعاة الأغنام في شعب البطم والجوايا، ومنعوهم من الدخول إلى أراضيهم لرعي أغنامهم. كما احتجزت قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين عدداً من رعاه الأغنام مع أغنامهم في منطقه صاروره في المسافر

بيت لحم: حطّم مستوطنون خلايا طاقة شمسية في قرية واد رحال بمنطقة خلة النحلة، جنوب بيت لحم، تعود إلى عدد من المزارعين، وفي قرية مراح معلا أخطرت سلطات الاحتلال بوقف البناء في ثلاث غرف زراعية تعود لمواطنين بحجة عدم الترخيص. وفي قرية حوسان قمعت قوات الاحتلال وقفة احتجاجية لمواطنين ضد تجريف أراضٍ في منطقة المطينة بهدف توسيع الطريق الاستيطاني رقم (60)، الذي يمتد من المدخل الرئيس الغربي لقرى الريف الغربي وصولاً إلى حوسان. وفي حوسان كذلك جرفت سلطات الاحتلال أرضاً تبلغ مساحتها أربعة دونمات في المنطقة الواقعة بين حوسان ونحالين، واقتلعت 51 شجرة زيتون، و15 شجرة كرمة منها، تعود للمواطنين: صالح علي حمامرة وشقيقيه موسى وخليل، وعلي محمد حمامرة، وفخري محمود حمامرة، فيما اعتدى مستوطنون متطرفون على مواطن وزوجته بالضرب المبرح خلال عمله بارضه في منطقة أبو نجيم مما ادى لاصابته بجروح متوسطة.

رام الله: هاجم مستوطنون قرية برقة وأحرقوا منزلاً ومشطب سيارات ودمروا حظيرة مواشي، وأطلقوا النار تجاه منازل المواطنين. وفي بلدة سنجل أقامت مجموعة من المستوطنين خيمة وبيتاً متنقلاً "بركساً" على أراضي المواطنين شمال البلدة قرب النقطة العسكرية لجيش الاحتلال، التي تمنع المواطنين من الوصول إلى أراضيهم في المنطقة الشمالية للبلدة منذ السابع من تشرين الأول الماضي/ أكتوبر. وفي بلدة ترمسعيا المجاورة منع مستوطنون عائلة المواطن عواد أبو عبد الله من نقل مواد البناء الموجودة قرب منزله تحت تهديد السلاح.

نابلس: اقتحمت مجموعة من المستوطنين نبع مياه في قرية قريوت ومارسوا أعمال عربدة في المكان. فيما نفذت مجموعة أخرى من المستوطنين أعمال عربدة بالقرب من حاجز صرة العسكري في محاولة لمنع مرور مركبات المواطنين من الدخول إلى نابلس. وفي قرية سالم، شرق نابلس. أصيب المواطن جبر محمد جبور جراء اعتداء المستوطنين عليه بالضرب المبرح أثناء وجوده في أرضه في منطقة الحمرا، وتم نقله إلى المستشفى التركي بمدينة طوباس. كما هاجم مستوطنون من مستوطنة "جفعات رونين"، قرية بورين وأحرقوا مركبة تعود للمواطن عادل عيد وحطموا 3 مركبات أخرى وحاولوا إحراقها. وفي بلدة قصره هاجم مستوطنون يرتدون زيا عسكرياً من البؤرة الاستيطانية "إيش كودش" واستولوا على مركبة من نوع "بيجو" تعود للمواطن أحمد أبو ريدة، كما هاجموا منزلاً على أطراف القرية، أثناء صلاة التراويح. وفي قرية مجدل بني فاضل حطم مستوطنون، 50 شجرة مثمرة من الزيتون واللوزيات وهذه هي المرة الثالثة التي يقدم المستوطنون فيها على تدمير الأشجار خلال الأسبوعين الماضيين، كما أقدمت من مجموعة من المستوطنين من

"معاليه افرايم"، والبؤرة الاستيطانية "تيكيت" على رعي أغنامهم وأبقارهم في المحاصيل الزراعية للقرية.

سلفيت: واصلت جرافات الاحتلال تجريف مساحات واسعة من أراضي منطقة "الراس" شمال غرب سلفيت، لإنشاء بنية تحتية لمستوطنة جديدة أطلق عليها الاحتلال "حي أميريم"، حيث كانت بؤرة رعوية، ووفقاً لتقرير صادر عن حركة السلام الآن الإسرائيلية فإن هذه المستوطنة الجديدة ستكون سكنية تضم 1600 وحدة، بعد أن كانت تُعتبر جزءاً من مستوطنة "أرئيل"، وهي متاخمة لمدينة سلفيت، وإقامتها تعني فصل القرى الفلسطينية الواقعة شمال غرب سلفيت، مثل كفل حارس، وحارس، وقيرة عن المحافظة.

جنين: اعتدى مستوطنون بحماية قوات الاحتلال على المواطن عماد خليل علاونة (50 عاماً) بالضرب المبرح ونكلوا به وأرغموه على خلع ملابسه أثناء تواجده في منطقة جبلية بأراضي البلدة. وفي قرية جلبون شمال شرق جنين أطلق مستوطنون الرصاص الحي تجاه منازل المواطنين ومدرسة القرية، بحماية جيش الاحتلال الذي اقتحم القرية.وفي اعتداء آخر في جلبون أطلق مستوطنون من مستوطني "ميراف" المقامة فوق أراضي القرية، ولليوم الثاني على التوالي الرصاص بكثافة صوب منازل المواطنين والمدرسة الأساسية أثناء دوام الطلبة، ما أثار حالة من الرعب.

الأغوار: شرع مستوطنون بإقامة بؤرة استيطانية في عين الساكوت بالأغوار الشمالية ذات طابع سياحي، وسبق أن قامت مجموعة أخرى من المستوطنين بنصب خيام وأحضرت أبقاراً إلى عين الساكوت وطردت الفلسطينيين من المنطقة بهدف الاستيلاء عليها، وذلك بحماية من جيش وشرطة الاحتلال وما يسمّى الارتباط الإسرائيلي. وفي منطقة المعرجات سيّج مستوطنون بؤرة استيطانية على بعد 100 متر من مدرسة عرب الكعابنة في المعرجات. وفي ألعوجا هدمت قوات الاحتلال محلين تجاريين عبارة عن مطعم يعود للمواطن عطا أحمد سلامة رومان، تقدر مساحته 140 متراً مربعاً على الشارع الرئيسي بحجة عدم الترخيص. كما هاجمت مجموعة من المستوطنين كانوا يستقلون مركبات الرعاة غرب منطقة نبع غزال في خربة الفارسية المواطنين الفلسطينيين واعتدوا عليهم.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/